عرض وتحليل لكتاب عن حياة الجنرال ونجت

حاكم عموم السودان وسردار الجيش المصرى

عنوان الكتاب :

Wingate of the Sudan

The Life and Times of General Sir Reginald Wingate maker of the Anglo Egyptian Sudan.

By Sir Ronald Wingate.

وهو من تأليف إبنه ، وقد نشر الكتاب لأول مرة فى سنة ١٩٥٥ فى مدينة لندن ويحتوى على ٢٨٣ صفحة وخريطتان وعدد من الصور .

ولد ونجت فى سنة ١٨٦١ وعمر إلى ١٩٥٣ . فمات فى سنته الثانية والتسعين : عمل فى مصر ستة وثلاثين سنة ، قضى سبع عشرة منها حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصرى ، وثلاث سنوات منها مندوباً سامياً فى القاهرة ، وانقطعت صلته الرسمية بمصر فى ١٩١٩ .

ورفض ونجت أن ينشر شيئاً عن نفسه أثناء حياته ، ولكنه رتب أوراقه وسلمها لابنه استعداداً لنشر شيء بعد موته . وإذا عرفنا أن ونجت أتقن فن إدارة المخابرات العسكرية إتقاناً مشهوداً ، أدركنا أن المادة التى جمعها لنفسه وتركها لابنه لابد أن تكون على قدر عظيم من الضخامة والقيمة . ولابد أيضاً من أن تكون كثيرة التنوع .

فقد كان ونجت يجيد العربية (وخصوصاً العربية الدارجة فى مصر والسودان) والفرنسية والألمانية ، ودرس التركية — ومن أسباب دراسته — فيما يقول — رغبته فى الاتصال الشخصى الوثيق بصديقه الغازى مختار باشا ،

القومسير العثمانى فى مصر حتى انقطاع الصلة بين مصر والسلطة العثمانية . والأصح أن نقول إن « المخابرات » على عهد ونجت اتسع نطاقها فامتدت إلى كل ما له صلة ــ أو يمكن أن يكون له صلة ــ بالقاعدة البريطانية للسياسة فى مصر والسودان ، كما سنشرح بعد قليل .

وبعد فماذا صنع ابن ونجت بالمادة التى خلفها له أبوه ؟ نقول إنه استخدمها لنشر كتاب للقارئ العام ، وإنه لم يطمع فى أكثر من بيان القدر الذى كان لأبيه فى أحداث تلك الحقبة ، وأنه لازم الاعتدال حتى فى كلامه عن استدعاء الحكومة البريطانية لأبيه فى سنة ١٩١٩ شبه معزول . وإنها لم تكافئه فيما بعد كما كافأت كرومر وكتشنر بالمنح المالية السخية وألقاب التشريف وما إلى ذلك . وفى هذا ما يستحق النظر . فقد يقع على عمال الإمبراطورية البريطانية من النقل أو العزل أو التوبيخ ما يقع ، ويتحمل العامل ما يقع عليه من ذلك وقد يسكت مع إنه يستطيع أن يقول شيئاً فى الدفاع عن مسلكه . ويسكت لأن الكلام ــ ولو أنه على حق فيه ــ قد يضر بمصلحة الإمبراطورية . وهذا ونجت بالذات استدعته حكومته لأنه استقبل سعد زغلول وزميليه فى نوفمبر وكان ما كان من احتقال سعد ونفيه واضطراب مصر . فلم يقل ونجت كلمة لبيان أن رأيه فى معاملة القادة المصريين كان أصوب من رأى رؤسائه . ثم جاءت لجنة ملنر لمصر فعابت على ونجت فى تقريرها أنه كان يجب عليه أن يكون أكثر تصميما وأشد إلحاحاً بإزاء حكومته فى موقفها من مفاوضة القادة المصريين . ولم يقل ونجت شيئاً أيضاً فى الرد على ذلك . وجاء ابنه فى سنة ١٩٥٥ ، وبعد أن جرى كل ما جرى ــ ولم يقل شيئاً كثيراً فى نقد الحكومة التى عاملت أباه تلك المعاملة وقطعت حياته السياسية وهو لم يبلغ بعد الستين .

أعتقد أن هذا يستحق منا النظر .

على أن بالكتاب معلومات وآراء جديرة بالتأمل ، ومن الخير أن نعرضها متنقلين بين فصول الكتاب فصلا فصلا .

يبدأ الكتاب بالمقدمة ، وموضوعها مصر إلى سنة ١٨٦٣ . وعرض فى المقدمة لبحث أصل ارتباط مصر بالسودان فى الزمن الحديث ، وذكر ما قيل من أن الذى بعث محمد على على إنشاء ذلك الارتباط كانت رغبته ، فى نظر البعض ، الحصول على ما تدره تجارة الرقيق من أرباح ، أو رغبته — فى نظر فريق آخر — التخلص من جنده ، أو ، أخيراً ، رغبته فى الحصول على الذهب والزمرد من السودان . وقال ونجت المؤلف آن لا صحة فى هذه الآراء كلها . فأما تجارة الرقيق فلم تكن مصر يوماً من الأيام أهم طرقها . كان أهمٌّ من طريق مصر الطريقان أو الطرق عبر الصحراء الكبرى إلى طرابلس الغرب أو إلى المغرب الأقصى أو عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية . وأما التخلص من الجند فلا نعرف عن حاكم يتخلص من جنده ، وكان الأسهل أن يعيدهم إلى بلادهم . وأما الذهب والزمرد فلم يكن لها من الشأن إذ ذاك وفى أى وقت ما يغرى أحداً . الأصدق من هذا كله أن بلداً أخذت شئونه تكتسب خصائص الدولة الحديثة لا يصبر على بقاء حدوده معرضة للاضطراب وحينئذ كان لابد له من تأمين تلك الحدود .

ثم قال إن الحكام فى السودان على ذلك العهد كانوا قساة . ولكن كان منهم من كانت له حسنات ، ذكر من هؤلاء خورشيد وأبو ودان ؛ ثم طالب المؤلف الكتّاب بما طالبنا به منذ زمن طويل أن تقارن الأشياء بما يعاصرها . فإن زعم لاحق أنه أفضل من سابق ، قلنا فى هذا ما يجب أن يكون .

وتحدث المؤلف فى الفصل الأول عن الخديو اسماعيل والتدخل البريطانى فى مصر ومن آرائه فى هذا الفصل لفته النظر إلى أن الخلط السائد إذ ذاك بين الوالى والدولة مسئول عن كثير من العيوب .

وتكلم فى الفصل الثانى عن نشأة المترجم له . وفى الفصل الثالث عن موت جوردون واخلاء السودان (١٨٨٣—١٨٨٥) وفى هذا الفصل أشياء تستحق التأمل . ذكر تصميم الحكومة البريطانية على ألا تستخدم الحكومة

المصرية جيشها الجديد فى الحركات العسكرية ضد المهدى . وخصوصاً فى السودان الشرقى ، وإن لم يمنعها ذلك من أن تضع مدافع ذلك الجيش وخيوله وجماله تحت تصرف السير جيرالد جراهام فى تلك الأقطار . وقد أثار ذلك استياء حتى فى صفوف البريطانيين فى الجيش المصرى ، وكان فيهم ونجت .

ونقل المؤلف فى ذلك الفصل مقتطفات نقلها من مذكرات البارون مالورتى وقدأودعها مالورتى لدى ونجت . ومالورتى هذا نبيل نمسوى ، خدم فى السلك الدبلوماسى النمسوى ورافق الأمير مكسمليان للمكسيك فى ذلك المشروع النحس الذى كان قد فكر فيه نابليون ثالث للمناداة بمكسمليان إمبراطوراً على تلك البلاد ، وقد أخفق المشروع وقبض المكسيكيون على مكسمليان هذا وأعدموه وترك مالورتى خدمة حكومته ولحق بخدمة الحكومة المصرية وكان رجلا طلعة ، له معارف فى كل الدوائر ، وفى المذكرة التى سلمها لونجت آراء لرياض ونوبار وتوفيق فى مسألة إخلاء السودان وفى العلاقة بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية ، وهذه الآراء لا تخرج فى مجموعها عما نعرف .

وينقد المؤلف سياسة « الإخلاء » ، أو « التخلى » أو « الترك » ويقول فى نقده إن « الإخلاء » لا يجلو الحقائق . حقائق ستين عاماً من الارتباط المصرى السودانى ، أقيمت فى خلالها مدن ، وفتحت مدارس ، ونشأت تجارة ، وتكون مجتمع ، ونظام .

ثم عرض لجوردون ولأسباب إخفاقه . عرض لكونه لا يقرأ العربية ولا يكتبها ، وإنه كان يتحدث بها بصعوبة وفى موضوعات محدودة . وعرض لكونه لم يفهم السودان ولم يفهم المهدى والمهدية ، لأنه كان لا يفهم الإسلام ، ولأنه كان مسيحياً متعصباً .

ولا نزال فى حيرة ولا نزال فى تساؤل ، لم عين الخديو اسماعيل جوردون فى مناصب عليا بالسودان !

وموضوع الفصل الرابع من الكتاب : السودان تحت حكم الخليفة عبد الله

وإعادة بناء مصر (١٨٨٥ — ١٨٩٥) . وفى هذا الفصل بيان عن « المخابرات جاء فيه أنها تتكون من أربعة فروع : أولها عسكرى ، يختص بجمع المعلومات العسكرية عن قوات الخليفة وتوزيعها ، وثانيها سياسى اقتصادى ، يختص بجمع معلومات عن الحالة فى السودان . وثالثها يختص بعلاقات السودان بالشعوب . المجاورة كالأحباش ، ورابعها يختص بالأروبيين المقيمين فى أسر الخليفة وفى سنة ١٨٩١ نشر ونجت ما تجمع لديه فى كتابه المشهور Mahdism & The Egyptian Sudan . والكتاب مادة مخابرات وهو أساس مادة كتاب شقير المشهور عن السودان . وفى سنة ١٨٩٢ نشر ونجت مقالات فى مجلة United Service Magazine (وهى مجلة عسكرية) عن حصار مدينة الخرطوم وسقوطها . ومادتها استقاها من شهادات العسكريين والمدنيين ومن هؤلاء برونى بك . من تجار الخرطوم . وقد استطاع أن يهرب منها بعد سقوطها .

وعمل ونجت فى تنظيم هروب الراهب أورفالدر والراهبتين شريكتيه فى الأسر . ونظم ونجت « المادة » التى استخلصها من الراهب ونشرها بالإنجليزية فى كتابه المشهور عشر سنوات فى أسر المهدى . كما نجح فى تنظيم هروب سلاطين ، وهومن الأجانب الذين عينتهم حكومة إسماعيل فى السودان ، وكان آخر مناصبه قبل أسره إدارة مديرية دارفور ، ومن مذكرات سلاطين ، نشر الكتاب المشهور « النار والسيف فى السودان » . والكتابان ، وما صحبها من معلومات لم تنشر مادة مخابرات ودعاية . وبلغت الإدارة على يد ونجت مبلغاً من حسن التنظيم يدلك عليه قولهم إذ ذاك « لاشىء مما يجرى فى القاهرة أو فى أرجاء السودان أو مع ضفاف بحيرة تشاد يخفى على ونجت » .

وسيتسع نطاق الإدارة بعد استرداد السودان فيمتد للأقطار الإفريقية المجاورة وللجزيرة العربية وما يجاورها ، كما سنشرح لك بعد قليل .

والفصل الخامس من الكتاب يتعلق بإعادة فتح السودان (١٨٩٦ —

١٨٩٩) ونلفت النظر إلى ما جاء عن البعثة للحبشة فى سنة ١٨٩٧ التى اشترك فيها ونجت وكان على رأسها رنل رد ، السكرتير الأول بالوكالة البريطانية بالقاهرة . وأهم ما كانت ترمى إليه البعثة جمع معومات مختلفة عما يجرى فى الحبشة (وهذا ما عنى به ونجت بالذات ، وخاصة ما يتعلق بمرور الأسلحة والمهمات وحركات الفرنسيين) وحمل الإمبراطور منيليك على التزام سياسة الحياد فى الحرب القائمة ضد حكومة الخليفة، ولما عرف رد وعرف معه ونجت أن منيليك قد أبلغ الحكومات (بما فيها الحكومة البريطانية) أن نطاق ملكه يمتد للنيل غرباً عدلا عما كان قد هما به من مفاوضاته لتحديد الحدود بينه وبين السودان المصرى وتجنبا الكلام فى هذا كله واكتفيا بالتزام منيليك سياسة الحياد .

فى هذا الفصل أيضاً رواية لفاشودة . نقتطف منها أن ونجت هو الذى حمل كتشنر على أن يؤكد فى مفاوضته للضابط مارشان حقوق مصر فقط ، ومن ذلك ألا يرفع فى فاشودة إلا العلم المصرى وحده وأن يلبس كتشنر الطربوش وما إلى ذلك .

وقد خلف ونجت كتشنر حاكما عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصرى (١٨٩٩ — ١٩١٦) وخصص المؤلف الفصل السادس لهذا الموضوع .

واستخلص من هذا الفصل ما ورد فيه (فى الصفحات١٧٢ — ١٧٣) عن العلاقات التى أنشأها ونجت عن طريق الضابط الكولونيل مايلو تالبوت بالسيد إدريس السنوسى فى يوليه ١٩١٦ ، وقد أدت تلك العلاقات إلى وقوف السيد إدريس من الحكومتين الإيطالية والبريطانية موقفاً يخالف موقف السيد أحمد السنوسى ، الذى اختار مواصلة الحرب ضد إيطاليا وحلفائها متحداً بالدولة العثمانية .

ويكمل الفصل السابع حديث الحرب العالمية الأولى الذى بدأ فى الفصل السابق — ويتناول اخضاع دارفور والثورة العربية ، وربما كان هذا الفصل أهم فصول الكتاب كله من حيث ما قُدّم للمؤرخ من مادة جديدة .

والجديد فى هذا كله أن السودان قد أصبح فى ذاته قاعدة من قواعد العمل السياسى العسكرى للحكومة البريطانية .

خـــذ مثلا ما يقصه الكتاب فى صفحة ١٨٩ عن إرسال ونجت فى سنة ١٩٠٧ لأحد رجال مخابراته لدراسة السكة الحديدية الحجازية من مبدئها فى دمشق إلى حيث انتهت ،وقال هذا المندوب إن القبائل البدوية لا تستطيع أن تفعل شيئاً لقطع تلك السكة وذلك لضعفها وعجزها عن التغلب على قلاع الحراسة التى أقامها الترك على طول الخط . وأن تلك القبائل لا تستطيع أن تفعل شيئاً أكثر من الإخلال الضئيل بحركة النقل على الخط .

فى سنة ١٩٠٧ كانت هناك دراسة لاحتمال قطع السكة الحديدية الحجازية يوماً من الأيام !

والواقع أن السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى كانت سنوات عمل فى تلك المناطق ــ وخصوصاً فى سيناء والأردن :

إلا أن الجديد فى هذا الفصل هو العمل من السودان ، ويدلك على ذلك تعيين ونجت وهو فى الخرطوم قائداً عاماً فى الحجاز . ولهذا أسبابه :

أولا : أن السودان بالذات « حساس » لمصير الحجاز .

ثانيا : أن ثغور السودان على البحر الأحمر ، قواعد بحرية بريطانية .

ثالثاً : إن أكثر الجيش المصرى فى السودان تحت سلطان ونجت .

رابعاً : أن العمل فى السودان تنفرد به الحكومة البريطانية فلا رقباء من حلفاء أو من الحكومة المصرية التى تخضع ولكن على مضض وتذعن ولكنها تتململ .

واعتقد أن رأى ونجت ، كما يصفه هذا الفصل ، يمثل الموقف البريطانى من الثورة العربية خير تمثيل ــ فالأساس فى هذا الموقف هو :

أولا : إجلاء الترك عن الجزيرة العربية وبخاصة عن الحجاز .

وثانياً : الموافقة على نقل النفوذ فى إمارات وشياخات عربية فى مختلف أنحاء الجزيرة للحكومة البريطانية وحدها .

ثالثاً : عدمالوقوف موقف محدد من الحركات العربية خارج الجزيرة ، بل هو موقف يتكيف تبع الظروف . ووُنجت بالذات لم يهتم به كثيراً . ولم يعتبره من شأنه . بل الذى يهمه هو ما يجرى فى الحجاز فقط .

ومما يلفت النظر فى هذا الفصل (فى ص ١٩٧) أن المؤلف سأل أباه عن رأيه فى العلاقات بين لورنس والأمير فيصل . وكان من رأى ونجت أن فيصل هو الذى يستخدم لورنس لا العكس !

والفصلان الثامن والتاسع يتعلقان بالفترة التى قضاها ونجت مندوباً سامياً ويتعلق كذلك بثورة سنة ١٩١٩ .

ولم أر فى الفصلين من جديد إلا سعى اللورد إدوارد سيسيل (وكان المستشار الثانى للحكومة المصرية) فى تنظيم التبعية المصرية للحكومة البريطانية وتألفت لذلك لجنة رأسها بلفور ومن أعضائها كرزون وملنر وكان سكرتيرها رونالد ستورس (السكرتير الشرقى بالوكالة بالقاهرة) ويحضرها ملن شيتهام (المستشار بالوكالة) ولم تصل اللجنة لشىء مكتوب (ص ٢٠٩)

ولم أر فى الفصلين من جديد إلا توضيح أن ما جرى من رفض المفاوضة مع القادة المصريين واعتقالهم ونفيهم إلى آخره يرجع فى الأغلب إلى أن الحكومة البريطانية تركت الموضوع لكرزون وكان يعمل وزيراً للخارجية فى أثناء غياب بلفور فى مؤتمر الصلح فى باريس .

ومن طرائف هذين الفصلين (ص ٢٢٥) زيارة الصهيونيين برياسة حايم وايزمان للقاهرة . وقول ونجت إنهم أناس « خام » لا يعرفون شيئاً عن البلاد العربية . وإنه نصحهم بحسن معاملة العرب الذين يعيشون بينهم .

وياويل العرب من أولئك السذج « الخام » ! إنهم قد لا يعرفون العرب . ولكنهم يعرفون ماذا يريدون !

محمد شفيق غربال